إعداد / أمل حزام المذحجي

(10 ٪) من الأرز في الصين ملوث

بكين / متابعات :

ذكرت الصحف الصينية أن عشرة بالمائة تقريبا من محصول الأرز في الصين ملوث بمعادن سامة ثقيلة انتشرت في الطبيعة نتيجة للنمو الصناعي غير المنظم في البلاد.

وقالت نشرة «القرن الجديد» الأسبوعية أن كميات كبيرة من الأرز أصيبت بتلوث منذ سنوات بهذه المعادن ومن بينها الكادميوم لكن عمليا لم يتخذ أي أجراء لكشف المخاطر التي يشكلها هذا التلوث ، واستندت النشرة إلى دراسات علمية تجري منذ 2007.

وأوضحت أن «هذه المعادن الثقيلة السامة انتشرت في الهواء والمياه ما سبب تلوثا على مساحة واسعة من أراضي الصين».

وتابعت أن « سلسلة كاملة من التلوث الغذائي تسجل منذ سنوات» ، ومن بين كل الحبوب، يتمتع الأرز باكبر قدرة على تخزين الكادميوم الذي رصد في مياه الري في حقول الأرز بعدما تسرب من المناجم وخصوصا من مناجم الرصاص والنحاس.

والأرز هو الغذاء الأساسي في الصين التي تنتج مائتي مليون طن منه سنويا ، وقالت النشرة الأسبوعية أن «الدراسات تكشف أن حوالي عشرة بالمائة من الأرز الصيني يحوي مستويات من الكادميوم تتجاوز المعايير» المحددة.

والكادميوم مادة سامة ومسببة للسرطان تتراكم في جسد الإنسان طوال حياته وتؤثر على الكلى والعظام والكبد.

التلوث البيئي في الدول النامية يدق ناقوس الخطر

أكثر الصناعات في الدول النامية تعتمد على تقنيات وتكنولوجيات قديمة

تجميل المدن اليمنية بزراعة الأشجار يسهم في نقاء البيئة ويحد من تلوث الهواء

(30 ٪) من الموارد المائية المتاحة تستهلك في زراعة القات

قد يعتقد بعض أن التلوث البيئي في الدول النامية أو دول العالم الثالث، نسبته بسيطة جداً ولا تستدعي التهويل من شأنه والاهتمام به واللهث وراء معالجته ، بيد أن المؤشرات الإحصائية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن التلوث البيئي في هذه الدول النامية والفقيرة على وجه الخصوص، نسبته عالية ومخيفة جدا، ليس لأنها دول صناعية، بل لأن أكثر الصناعات المستخدمة في هذه الدول تعتمد على تقنيات وتكنولوجيات قديمة ، وأن هذه المصانع تنفث كثيرا من السموم في الهواء والتربة الزراعية ومياه البحر.. وأن أسلوب معالجة الملوثات في البر والبحر والجو في هذه الدول النامية ضعيف جداً.

المحرر

ولا يرقى بتعامله ومعالجته مع حجم المشكلة، لأن تكنولوجيات وطرق المعالجة لهذه الملوثات باهظة الثمن، وهذا ما لا تقدر عليه هذه الدول النامية لقلة مخصصاتها المرصودة لمعالجة القضايا البيئية، وعدم وجود الخبراء المحليين والكادر المؤهل لمعالجة قضايا البيئة الشائكة وأهمها نقاء البيئة والمحافظة عليها من مخاطر التلوث، ولاعتمادها الرئيس في هذا الجانب على الخبراء الأجانب وعلى هبة الدول المانحة.

والجمهورية اليمنية هي من تلك الدول التي لديها صناعة استخراج النفط وتكريره، ولديها صناعة الإسمنت وصناعة طحن الغلال، وصناعة السجائر والصناعات المطاطية وتستخدم المبيدات في الزراعة وتتعامل مع النفايات الصلبة والنفايات الطبية بالأساليب التقليدية، ولا تزال المركبات القديمة التي تعتمد محركاتها على الديزل تنفث غازاتها السامة في عموم محافظات الجمهورية، فالغازات الضارة من غاز أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون تملأ المكان في العاصمة صنعاء والمحافظات الرئيسة.

ناهيك عن ظاهرة التصحر في الجمهورية اليمنية وتراجع الغطاء النباتي بسبب انخفاض مناسيب مياه الأمطار، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الملوحة في الأرض وفي الأحواض المائية. واستخدامات المياه النقية المتوافرة في الحياة المنزلية، وفي الصناعة وفي الزراعة، لاسيما زراعة القات الذي تستحوذ على المياه العذبة وتفاقم من انخفاض مناسيب المياه الجوفية في أحواض صنعاء وضواحيها، وتبلغ نسبة استهلاكه للمياه 30 ٪ ما يدق ناقوس الخطر في المنطقة برمتها، فاليمن أصلاً تعاني من ندرة المياه ونصيب الفرد فيها يقع تحت مستوى خط الفقر المائي ، أي أقل من ألف متر مكعب، والمشكلة لا تزال قائمة وشبح الفقر المائي يستفحل أكثر فأكثر.

إن تجميل المدن اليمنية بزراعة الأشجار قد يساعد على نقاء البيئة ويحد من مخاطر تلوث الهواء، حيث تنطوي عمليات التشجير على إمكانيات عزل الكربون، الغاز الخطر في ظاهرة الاحتباس الحراري، وقد ينعم الجميع بالصحة والحيوية.. بيد أنّ الوعي البيئي وترشيد استهلاك المياه والبحث الدؤوب عن وسائل جديدة للحصول على المياه النقية والاعتماد على الزراعات العضوية والحد من استخدام المبيدات الخطرة فضلاً عن استخدام الهبات الممنوحة من الدول الغنية بشكل صحيح واعتماد الإرشادات العامة وتنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية سيساعد بالتأكيد من مخاطر التلوث بشكل عام وسينعم الجميع بنقاء البيئة والصحة العامة.

(مهمة المتوسط في خطر) : تتخلص من النفايات في البحر.. فنجدها في أطباقنا!

باريس / غابريال غرينز:

يلوث مياه البحر الأبيض المتوسط حوالي 250 مليار من نثر البلاستيك الشديدة الصغر وهي نفايات متناهية الصغر تبتلعها العوالق التي تلتهمها الأسماك بدورها وقد تنتهي في أطباقنا، على ما أفادت المعطيات الأولية لمهمة « المتوسط في خطر».

ويفيد فرنسوا غالغاني من المعهد الفرنسي للبحث في استكشاف البحار «ايفريمير» أن «كميات النفايات البلاستيكية العائمة تبلغ 250 ملياراً من الأجزاء الشديدة الصغر في كل أرجاء البحر الأبيض المتوسط».

وقد وضع المعهد الفرنسي وجامعة لياج (بلجيكا) تقييما أولياً لحجم الأضرار انطلاقا من عينات أخذها في يوليو 2010 أفراد من مهمة «المتوسط في خطر» (ميد) على الساحل الفرنسي وشواطئ شمال ايطاليا واسبانيا.

وأوضح رئيس المهمة برونو دومنتيه « أخذنا أولى العينات من عمق 10 إلى 15 سنتمترا من المياه. إذ قمنا بعملية استنباط على نفايات شديدة الصغر عائمة والأمر لا يشمل تاليا كل المياه» إلا أن الأمر «مقلق جدا».

المشروع يقف وراءه متطوعون استأجروا مركبا شراعيا من أموالهم الخاصة للحملة الأولى ويشارك فيه كذلك نحو عشرين باحثا من حوالي عشرة مختبرات جامعية أوروبية.

ويوضح دومنتيه «خلال العام 2011 ننوي مواصلة اخذ العينات للتوصل إلى تحليل كامل لكل المتوسط وهو بحر مغلق نسبيا وليس بكبير وهذا أمر مثالي لدرس هذا النوع من التلوث» مشيرا إلى أن المهمة هي الأولى من نوعها في فرنسا وأوروبا.

وجاء في تعليق خطي أولي للبروفسور غالغاني أن «90 ٪ من العينات حوت نفايات شديدة الصغر ونظرا إلى الوزن الوسطي (1,8 ميلغرام) لـ4371 من النفايات هذه التي جمعت خلال المهمة يتبين لنا استنباطا أن ثمة 500 طن منها في المتوسط».

وبالمقارنة فان «حلقة الاطلسي» وهي زوبعة هائلة مؤلفة من تيارات بحرية تحوي 1100 طن من هذه الأجزاء البلاستيكية الشديدة الصغر.

واكتشف البروفسور جان هنري هيك من مختبر علم المحيطات في جامعة لياج والمشارك في المهمة كذلك أن «طحالب استوطنت هذه النفايات البلاستيكية الصغيرة» على ما تشير أولى النتائج.

ويتوقع صدور تقرير شامل في مارس 2011.

وبموازاة ذلك يقول برونو دومنتيه ان مهمة (ميد): «حققت سابقة عالمية حول قنديل البحر من نوع <بيبا نتيلوكا> مع البروفسور غابريال غورسكي من مرصد علوم المحيطات في فيلفرانش سور مير من خلال تصوير صعود قناديل البحر الليلية بكاميرا تعمل بالأشعة دون الحمراء».

قناديل البحر هذه التي تتسبب بطفح جلدي وبحروق للمستحمين تصعد ليلا إلى سطح البحر لتتغذى وتكون عندها في مهب الرياح والتيارات. وسمحت المهمة بفهم أفضل للفظ البحر لهذه القناديل على الشواطئ.

وحملة «ميد 2011» ستسمح «بأخذ عينات للمقارنة في الامكان نفسها التي أخذت منها عينات العام 2010 وللتقدم أكثر باتجاه اسبانيا وجبل طارق والجزائر وتونس ومن ثم جنوب ايطاليا وسردينيا وكورسيكا» على ما قال رئيس المهمة.

دمج احتياجات النوع الاجتماعي في برامج وزارة المياه والبيئة

صنعاء /14 اكتوبر:

نظمت وزارة المياه والبيئة ومؤسسة التعاون اليمني الألماني للتنمية (جي تي زد) ورشة عمل خاصة بدمج احتياجات النوع الاجتماعي في برامج وزارة المياه والبيئة.

وهدفت الورشة التي شارك فيها 40 كادراً من قيادات وزارة المياه والبيئة والمؤسسات والهيئات التابعة لها، إلى دمج احتياجات النوع الاجتماعي وقضايا المرأة في برامج الوزارة والهيئات ونشر الوعي بقضايا المرأة، والتعريف بإستراتيجية تنمية المرأة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر ولتقوية دور المرأة ومسئولياتها في الجهات التابعة للوزارة .

وفي افتتاح الورشة أكد وكيل الوزارة لشؤون البيئة الدكتور حسين الجنيد أهمية الورشة ودورها في تعزيز حضور المرأة ومشاركتها الفاعلة في عملية التنمية، منوهاً بأنشطة وبرامج الإدارة العامة للمرأة بالوزارة ودورها في بناء وتنمية قدرات المرأة في المؤسسات والهيئات التابعة للوزارة .

وأكد الوكيل دعم وزارة المياه والبيئة لكافة الأنشطة المتعلقة بالمرأة ودمج النوع الاجتماعي في مختلف الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالمياه والبيئة، مشددا على أهمية ترجمة هذه الورشة على الواقع وإبراز دور المرأة في الوزارة والجهات التابعة لها وإيجاد الحلول للمشاكل والمعوقات التي تقف أمام تقديم دور المرأة كفاعلة في التنمية مع أخيها الرجل .

من جهتها أشارت القائم بأعمال رئيس اللجنة الوطنية للمرأة حورية مشهور إلى أهمية الورشة ودورها في النهوض بواقع المرأة والارتقاء بمستوى النوع الاجتماعي

اقتصاديا وثقافيا وسياسيا، وتعزيز مشاركتها في اتخاذ القرارات ووضع السياسات في كافة المجالات، لافتة إلى التحديات التي تواجه النوع الاجتماعي والمشاكل التي تواجهها المرأة في كثير من المجالات مثل مجال التعليم حيث يوجد مدارس لا توجد بها مدرسات ما يسبب تسرب الفتاة في المراحل الأولى من تعليمها .

فيما استعرض مدير عام الإدارة العامة للمرأة بالوزارة الأخت حسيبة شنيف طبيعة وبرنامج الورشة التي تسعى لتعريف المشاركين بأهمية مشاركة المرأة في التخطيط ورسم السياسات الإستراتيجية والخطط التنموية بالوزارة واطلاعهم على إستراتيجية تنمية المرأة والمصفوفة التنفيذية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة لتخفيف من الفقر وتطرقت إلى المهام العامة للإدارة العامة للمرأة ومنها تقديم التصورات والمقترحات بشأن استيعاب خطة الإدارة ضمن خطط الوزارة والميزانيات العامة وسردت المشاكل التي تواجه الإدارة وتعيق القيام بمهامها ومنها قلة الكادر وعدم توفر ميزانية للإدارة وذكرت بان المرأة مغيبة في الوزارة من حيث عدم إشراكها في اللجان الداخلية للوزارة والمشاركات الداخلية والخارجية.

وذكرت بأنه توجد إلى الآن خمس عشرة إدارة للمرأة في المحافظات وهي تقوم بدورها ولكن هناك بعض المشاكل التي تواجهها تلك الإدارات، وشددت على إشراك المرأة في عضوية مجالس المؤسسات والهيئات والمشاريع التابعة للوزارة من أجل تعزيز قضايا النوع الاجتماعي في التنمية .

وحثت رئيسة برنامج قطاع المياه بـ(جي تي زد) إريانا المشاركات على ضرورة التفاعل والمشاركة بما يحقق الفائدة والكفاءة والاستدامة وتضمين المشاكل التي تواجههم بعد القيام بأعمالهم والرفع بها إلى القيادة العليا لحلها وقالت نحن ندعم الموارد المائية والقيادات العليا في هذا المجال ونتمنى الاستفادة الكاملة من هذه الورشة والخروج بتوصيات تخدم النوع الاجتماعي .

الأخت ماجي – تخصص في النوع الاجتماعي – اليمن – الريف، قدمت شرحا حول النوع الاجتماعي وتوضيح مفهومه وبإدارة النقاش وتوجيه الأسئلة والإجابة على استفسارات الحاضرين وتشكيل مجموعة عمل من جميع المشاركين مؤكدة على المشاركين طرح المشاكل والحلول والتوصيات التي يرونها في تعزيز الدمج للنوع الاجتماعي .